

تقرير الأمين العام عن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة لدعم عملياتها للسلام

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٧٩٦ (٢٠٠٨)، الذي حدد بموجبه المجلس، بناءً على طلب حكومة نيبال، واستناداً إلى توصية الأمين العام، ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال على نحو ما هو مبين في القرار ١٧٤٠ (٢٠٠٧) إلى غاية ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وقد أنشئت البعثة كبعثة سياسية خاصة أنيطت بها ولاية رصد إدارة أسلحة الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) والجيش النيبالي وأفرادهما المسلحين، والمساعدة في رصد ترتيبات وقف إطلاق النار، وتقديم الدعم التقني لانتخاب جمعية تأسيسية في جو من الحرية والنزاهة، وتوفير فريق صغير من مراقبي الانتخابات.

٢ - ويستعرض هذا التقرير التقدم المحرز في عملية السلام وتنفيذ ولاية البعثة منذ تقريره المقدم إلى المجلس المؤرخ ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ (S/2008/5).

ثانياً - التقدم المحرز في عملية السلام

٣ - أجريت انتخابات الجمعية التأسيسية في نيبال المؤجلة مرتين، والتي تشكلت حجز الزاوية للمرحلة الانتقالية السياسية على نحو ما كرسه تفاهم البنود الإثني عشر المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بين ما كان يسمى تحالف الأحزاب السبعة والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، واتفاق السلام الشامل المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وذلك في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وفي جو ساد انضباط والسلم. وقد هنأت النيباليين على الانتخابات وأشدت بحماس مشاركتهم في هذا الحدث المشهود. وشارك في الاقتراع ما يزيد على ٦٣ في المائة من مجموع الناخبين النيباليين وعددهم ١٧,٦ مليون ناخب مؤهل،



مع وجود مشاركة قوية من النساء والشباب. وأعدت لجنة الانتخابات التصويت في ١٠٦ مراكز من أصل ٨٨٦ ٢٠ مركز اقتراع.

٤ - وشهدت الانتخابات أكبر حضور للمراقبين تعرفه الانتخابات في تاريخ نيبال: فقد انتشر في عموم البلاد ما يزيد على ٦٠ ٠٠٠ مراقب وطني وحوالي ٨٠٠ مراقب دولي. واتفقت مجموعات المراقبين الدوليين الرئيسية في بيانات علنية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والشبكة الآسيوية للانتخابات الحرة ومركز كارتر وغيرها، ومجموعات المراقبين الوطنيين الرئيسية على أن الانتخابات قد جرت بطريقة سلمية نسبياً وبأن الاقتراع قد أُدير بشكل جيد. ويعد النجاح في إجراء الانتخابات والقبول الواسع لنتائجها إنجازاً مهماً لعملية السلام وشهادة تقدير لشجاعة الشعب النيبالي وإرادته. كما يظهر أيضاً مدى التزام القادة السياسيين النيباليين والروح المهنية للجنة الانتخابات والتزاهة التي تتحلّى بها.

٥ - وقد تسنى إجراء الانتخابات بفضل اتفاق البنود الثلاثة والعشرين الموقع بين الأطراف في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، والذي لخصه تقرير ي السابق المقدم إلى المجلس. وألزم الاتفاق الأطراف بتعديل الدستور المؤقت لينص على أن نيبال جمهورية ديمقراطية اتحادية، وأن الجمهورية ستقام في أول اجتماع للجمعية التأسيسية، وأن رئيس الوزراء سيتولى حتى ذلك الحين جميع مهام رئيس الدولة. وكان من اللازم تعديل قانون الانتخاب المختلط فيما يتعلق بالجمعية التأسيسية، بحيث يتم الإبقاء على ٢٤٠ مقعداً تنتخب من الدوائر الانتخابية بناء على مبدأ المقعد للفائز بأكثر الأصوات وفي الوقت نفسه تتم زيادة عدد المقاعد المنتخبة على أساس التمثيل النسبي من ٢٤٠ إلى ٣٣٥ مقعداً، وزيادة عدد من يرشحهم مجلس الوزراء من ١٧ إلى ٢٦. وبذلك يكون عدد أعضاء الجمعية التأسيسية ٦٠١ عضواً. وفي ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وافق المجلس التشريعي المؤقت على تعديلات القوانين الانتخابية. وأصبح اتفاق البنود الثلاثة والعشرين أساساً لعودة الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) إلى الحكومة الانتقالية، وسمح بالتعاون داخل تحالف الأحزاب السبعة، ومكّن التحالف من الوفاء بالتزامه بإجراء الانتخابات في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٦ - ولم تكن الطريق إلى انتخابات الجمعية التأسيسية في ١٠ نيسان/أبريل طريقاً سهلاً. وعلى نحو ما تناولته تقارير السابقة بالشرح، فقد باتت الحالة السياسية في نيبال تزيد تعقيداً، حيث أصبح العديد من الأسباب الهيكلية للتراع يتجلى كمطالب ملحة لمختلف الجماعات المحلية والمجموعات في ظل الجو السياسي المشحون الذي نشأ منذ حركة الشعب في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. واحتلت الصدارة مطالب الفئات المهمشة في العادة في التمثيل الكافي لتحديد دستور الدولة وهيكلها في المستقبل على كافة الصعد. وبوجه خاص، فقد

كانت رغبة تلك المجموعات في إقامة نظام حكم اتحادي والتحكم في شؤونها العامة مسألة محورية بالنسبة للحوار السياسي منذ مطلع عام ٢٠٠٧.

٧ - وقد تقرر الصيغة الانتخابية الواردة في اتفاق البنود الثلاثة والعشرين من جانب تحالف الأحزاب السبعة دون تشاور مع مجموعتي الماديسي والجناحاتي اللتين أحستا بأن الاتفاق لم يستجب لتظلماتهما. وانشق عدد من سياسيي الماديسي عن الأحزاب القائمة وشكلوا حزبا جديدا هو الحزب الديمقراطي التاري - ماديسي. وانضم ذلك الحزب إلى منتدى حقوق شعب الماديسي وحزب سادباوانا المنشأ حديثا لتأسيس جبهة ماديسي الديمقراطية المتحدة، وهي تحالف نشأت عنه حركة احتجاج دعما لجملة من المطالب كأساس للمشاركة في انتخابات ١٠ نيسان/أبريل. ودخلت الحكومة في مفاوضات مع هذه المجموعات في النصف الثاني من شهر شباط/فبراير، حيث اشتدت حدة مظاهرات الماديسي وحالات الحصار التي تفرضها مما أودى بحياة تسعة أشخاص وتسبب في قطع الإمدادات الأساسية. وفي ٢٨ شباط/فبراير، توصلت الحكومة والجبهة الموحدة إلى اتفاق من ثمانية بنود مهد السبيل أمام مشاركة أحزاب الماديسي في انتخابات نيسان/أبريل. وتم التوقيع على اتفاق مماثل في ١ آذار/مارس مع الجبهة الوطنية الجمهورية الاتحادية تضمن مطالب الجناحاتي. وإجمالا، فقد رحب الماديسي في عموم تاراي بالاتفاق مع الجبهة الموحدة، لكن معظم المجموعات المسلحة التي تتخذ من تاراي مسرحا لها رفضت الاتفاق وواصلت الاحتجاجات، بما في ذلك أعمال العنف، وإن كانت بتأثير محدود.

٨ - وبإقرار هذين الاتفاقين، تحول اهتمام الأحزاب السياسية المسجلة إلى الحملات الانتخابية التي اشتدت خلال شهر آذار/مارس وأوائل نيسان/أبريل. ورغم أن الحملات اتسمت بطابع سلمي في العديد من الدوائر، فإن تقارير موثوقة ومتواترة عن إعاقة الكوادر الماوية، بما فيهم عصابة الشبيبة الشيوعية، لأنشطة الأحزاب السياسية الأخرى قد وردت على مدى تلك الفترة، لا سيما من مقاطعات التلال. وأعربت البعثة للحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) عن قلقها، وحثت على احترام مدونة قواعد السلوك التي سبق أن اتفقت عليها كل الأطراف المتنافسة في الانتخابات، لكن حالات التهيب والمصادمات تواصلت في التلال، وإن يكن بدرجات متفاوتة الشدة. ووقعت أيضا أعمال عنف متصلة بالانتخابات في دوائر تاراي، فضلا عن حالات عديدة من انتهاك الأحزاب السياسية لمدونة قواعد السلوك.

٩ - ومع أن الكوادر والشباب الماويين كانوا أكثر الضالعين في أعمال العنف المتصلة بالانتخابات، فقد سقط منهم أكبر عدد من الضحايا خلال الأسابيع السابقة للانتخابات. وفي ٨ نيسان/أبريل، قُتل ٧ كوادر ماوية وجرح ١٢ كادرا آخر لم يكونوا مسلحين على ما يبدو،

وذلك في مقاطعة دانغ عندما أطلقت عليهم النار الشرطة المرافقة لأحد مرشحي حزب المؤتمر النيبالي. وكان ذلك أخطر حادث في الفترة الممهدة للانتخابات، لكن القيادة الماوية تحلت بضبط النفس متعهدة بالمضي قدماً نحو الاقتراع. وشملت الحوادث الخطيرة الأخرى قتل مرشحين اثنين في مناسبتين منفصلتين، والهجوم بالقنابل على مسجد في بيراتناغار مما تسبب في مقتل شخصين. ووقعت أربع حالات قتل، منها قتل مرشح في يوم الاقتراع.

١٠ - وفي يوم الاقتراع، تمكن أفراد الجيش الماوي والجيش النيبالي المسجلين في الجزء المتعلق بالتمثيل النسبي من الانتخابات من الإدلاء بأصواتهم في جو من الهدوء في مراكز اقتراع خارج معسكراتهم وكنائهم. وخلال الحملة الانتخابية، وردت تقارير بأن بعض مقاتلي الجيش الماوي قد غادروا المعسكرات للمشاركة في أنشطة تتعلق بالانتخابات. وأجرت البعثة تعداداً للأفراد في المعسكرات، وشددت لدى قيادة الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) وقيادة الجيش الماوي على أهمية الامتثال للأوامر بالبقاء داخل المعسكرات.

١١ - ورغم التحفظات، فإن الأحزاب الرئيسية قد قبلت بالتناج. واكتمل في ٢٣ نيسان/أبريل عد الأصوات المدلى بها في الانتخابات بشقيها، نظام الأكثرية والتمثيل النسبي، وأعلنت لجنة الانتخابات التوزيع النهائي للمقاعد المتحصل عليها في ٢٥ نيسان/أبريل. وخرج الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) كأكبر حزب في الجمعية التأسيسية بفوزه بما مجموعه ١٢٠ مقعداً - أي بالضبط نصف المقاعد المخصصة لنظام الأكثرية و ١٠٠ مقعد في إطار الجزء المتعلق بالتمثيل النسبي، يليه كل من حزب المؤتمر النيبالي بما مجموعه ٣٧ مقعداً من المقاعد المخصصة لنظام الأكثرية و ٧٣ مقعداً في إطار التمثيل النسبي، والحزب الشيوعي النيبالي (الحزب الماركسي - اللينيني الموحد) بما مجموعه ٣٣ مقعداً في إطار نظام الأكثرية و ٧٠ مقعداً في إطار التمثيل النسبي. وحصل منتدى حقوق شعب الماديسي على ٣٠ مقعداً في إطار نظام الأكثرية و ٢٢ مقعداً في إطار التمثيل النسبي، بينما حصل الحزبان الآخريان في جبهة ماديسي الديمقراطية المتحدة مجتمعين على ١٣ مقعداً في إطار نظام الأكثرية و ١٦ مقعداً في إطار التمثيل النسبي.

١٢ - وأعلنت النتائج الرسمية النهائية في ٨ أيار/مايو بعد ما عيّنت الأحزاب السياسية أعضاء من قوائمها الفائزة في التمثيل النسبي، وأكدت لجنة الانتخابات أن تلك التعيينات مطابقة لاشتراطات الحصص المنصوص عليها في القوانين الانتخابية. ولا يزال هناك ستة وعشرون عضواً في انتظار تعيينهم من جانب مجلس الوزراء. وستضم الجمعية التأسيسية المؤلفة من ٦٠١ عضواً ممثلين عن كافة المجموعات الاجتماعية الرئيسية في البلاد، مع زيادة كبيرة في حصة النساء والأعضاء الشباب نسبيًا. وانتخبت ثلاثون امرأة في إطار نظام

الأكثرية، وكن جميعهن ما خلا ستا مرشحات عن الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي). وتطبيق حصة الخمسين في المائة فيما يتعلق بالمقاعد المخصصة للتمثيل النسبي، أصبحت النساء يمثلن ٣٣ في المائة من الأعضاء المنتخبين. وهذه نسبة مئوية أعلى بكثير من المتوسط العالمي لتمثيل النساء البالغ ١٧,٨ في المائة من الهيئات المنتخبة. وانتخب مرشحون يمثلون طيفا واسعا متنوعا من المجتمعات المحلية في الدوائر في شتى أنحاء البلاد في إطار جزء الانتخابات المتعلقة بنظام الأكثرية. وضمت نتائج الدوائر، إلى جانب اشتراطات الحصص في مقاعد التمثيل النسبي، نسبة تمثيل أكبر للمجموعات المهمشة تاريخيا - الماديس والجاناجاتي والداليت والأقليات الدينية - من أية نسبة في هيئة منتخبة في تاريخ نيبال. ورغم أن المجموعات الأكثر حرمانا، الداليت، ستظل ناقصة التمثيل نسبيا، فإن التمثيل المفرط للمجموعات المهيمنة تاريخيا قد تراجع.

١٣ - وبموجب الدستور المؤقت، يعقد أول اجتماع للجمعية التأسيسية، التي ستقوم كذلك مقام الهيئة التشريعية للبلاد إلى أن تجرى انتخابات جديدة في إطار دستور قادم، في غضون ٢١ يوما من إعلان لجنة الانتخابات للنتائج النهائية، وهو ما تم في ٨ أيار/مايو.

١٤ - ورغم أن انتخاب الجمعية التأسيسية قد اكتمل، فإن تحديات كبيرة لا تزال قائمة. وفي مقدمة تلك التحديات تشكيل حكومة جديدة. وينص الدستور المؤقت على أن يجري اختيار رئيس الوزراء وتوزيع الحقائق الوزارية بتوافق الآراء السياسية فيما بين الأحزاب السياسية السبعة المتحالفة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أو في حالة تعذر توافق الآراء، انتخاب رئيس الوزراء بأغلبية الثلثين. ولم يتم التوصل قبل الانتخابات إلى أي اتفاق رسمي بين الأحزاب الرئيسية بشأن كيفية انعكاس نتائجها في تشكيل حكومة جديدة، لكن كان من المفهوم بأن التحالف سيظل قائما فيما بين المؤتمر النيبالي والحزب الماركسي - اللينيني الموحد والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، وأن يتسع توافق الآراء السياسية ليشمل باقي الأحزاب ب على أساس أدائها الانتخابي. وأوضح الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) أنه يتوقع، باعتباره أكبر حزب ممثل في الجمعية التأسيسية، أن يضطلع بدور قيادي في أية حكومة جديدة يأمل أن تكون ائتلافا يضم المؤتمر النيبالي والحزب الشيوعي الماركسي - اللينيني ومنتدى حقوق شعب الماديسي. وفي تلك الأثناء، بدأت هذه الأحزاب مناقشات داخلية بشأن مدى استعدادها للاشتراك مع الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) في حكومة جديدة، وعلى أي شروط لو تقرر ذلك.

١٥ - ويتمثل التحدي الثاني في تحقيق اتفاق كاف بشأن كيفية الوفاء بالالتزام المقطوع في الدستور المؤقت بإقامة الجمهورية في أول اجتماع للجمعية التأسيسية واتخاذ ترتيبات مؤقتة لوظائف رئيس الدولة أثناء صياغة الدستور الجديد.

١٦ - ويظل التحدي الثالث هو إكمال عملية السلام. ورغم أن اتفاق البنود الثلاثة والعشرين قد مهد الأساس للمضي قدما نحو إجراء الانتخابات، فإن العديد من الالتزامات المقطوعة فيه وفي اتفاق السلام الشامل لم يتم الوفاء بها بعد. ولم يتم إحراز أي تقدم أثناء الفترة الانتخابية فيما يتعلق بتسريح القُصّر من المعسكرات وسواهم ممن تحققت البعثة من عدم أهليتهم. وعلى نحو ما شددت عليه في تقاريره السابقة، فإنه يتعين على الآليات المتفق عليها لتناول مستقبل الجيش الماوي وإحلال الحياة الديمقراطية في الجيش النيبالي أن تضع الخطط الضرورية، كما أنه أيضا من مهمة القيادة الماوية أن تضع حدا للدور شبه الأمني الذي تضطلع به عصبة الشبيبة الشيوعية، وأن تتحمل مسؤولية تعزيز سيادة القانون في إطار الاحترام التام لحقوق الإنسان.

ثالثا - حالة بعثة الأمم المتحدة في نيبال

١٧ - بلغ عدد الموظفين الذين تم تعيينهم في البعثة حتى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ ما مجموعه ٩٦٨ موظفا من أصل قوام مآذون به يبلغ ١٠٤٨ موظفا. ومن مجموع ٧٩٥ موظفا مدنيا في خدمة البعثة، تمثل النساء ٢٣٣ منهم أو نسبة ٢٩,٣٠ في المائة. وتمثل النساء نسبة ٣٢ في المائة من الموظفين الفنيين، على حين أنهن يمثلن ١٦ في المائة من الموظفين الإداريين. وتعمل ١٣ امرأة في مجال رصد الأسلحة، وهو عدد مرهون بالترشيحات التي تقدمها الدول الأعضاء. وتمثل الموظفات من الفئة الوطنية نسبة ٢٧,٧٩ من مجموع الموظفين. وقد أثمرت الجهود التي تبذلها البعثة لتعيين موظفين من المجتمعات المهمشة في العادة نتائج إيجابية: ٤٦ في المائة من الموظفين (١٦٩ من أصل ٣٦٧) هم من أبناء الفئات المهمشة في العادة.

١٨ - ويؤسفني أن أبلغ أن اتفاق مركز البعثة لم يوقع بعد مع حكومة نيبال. ولم تبق إلا مسائل طفيفة يتعين أن تحسمها سلطة البلد المعنية بالطيران المدني، وآمل أن تتم تسويتها في المستقبل القريب.

رابعاً - أنشطة بعثة الأمم المتحدة في نيبال

ألف - رصد الأسلحة

١٩ - واصلت البعثة رصد الالتزامات الناشئة عن الاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيش لكل من الجيش الماوي والجيش النيبالي، بما في ذلك مراقبة مناطق تخزين الأسلحة الثماني كلها على مدار الساعة، وفي مواقع التخزين الرئيسية السبعة للجيش الماوي وفي الموقع المعين للجيش النيبالي في كاتماندو. وشملت عمليات التفتيش جميع مواقع التخزين الرئيسية والثانوية للجيش الماوي، وعددها ٢٨ موقعا، ومفرزة أمن قيادات الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) في كاتماندو، ونحو ٤٩٠ منشأة تابعة للجيش النيبالي. ولهذا الغرض، واصل مكتب رصد الأسلحة عملياته انطلاقا من خمس قيادات قطاعات في مواقع مشتركة مع المكاتب الإقليمية للبعثة. وثبت أن التنسيق الوثيق، بإشراف رؤساء المكاتب الإقليمية، هو عنصر أساسي في عدة عمليات مشتركة أجراها مراقبو الأسلحة وموظفو الشؤون المدنية التابعون للبعثة وأفرقة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وأفراد آخرون من البعثة.

٢٠ - وخلال الحملة الانتخابية، وفي يوم الاقتراع وبعده مباشرة، كثفت البعثة رصدها للجيشين لضمان امتثالهما التام للاتفاقات ذات الصلة التي تقتضي عدم مغادرتهما للثكنات ومواقع التجميع. وشملت هذه العملية مراقبة أفراد الجيشين وهم يدلون بأصواتهم. وقد أسهم الحضور الميداني لـ ٤٢ فرقة من أفرقة رصد الأسلحة في تحقيق الاستقرار عموما في منطقة العمليات كلها.

٢١ - هذا مع العلم بأن اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد، التي يرأسها كبير مراقبي الأسلحة التابعين للبعثة وتضم في عضويتها ضباطا كبارا من كلا الجيشين في منصب نائب الرئيس، لا تزال تمثل آلية فعالة لتنفيذ الاتفاقات واتخاذ القرارات بشأن المسائل العملية، وأداة مهمة لتبادل المعلومات وبناء الثقة وحل المنازعات. وتم توقيع رسائل تفاهم بشأن مناولة وتدمير المتفجرات التي خلفتها الحرب وتنفيذ ما ورد في تلك الرسائل. ومنذ بداية العام، عقدت اللجنة ١٤ اجتماعا وعدة لقاءات ثنائية بشأن تنفيذ قراراتها. وحافظ كبير مراقبي الأسلحة وقادة القطاعات على ما يلزم من صلات وثيقة مع كلا الجيشين، ليس على مستوى الأركان العامة فحسب، بل على مستوى الفرق العسكرية أيضا، وأقاموا علاقات فعالة على جميع المستويات، حتى على مستوى الكتيبة.

٢٢ - وواصلت أفرقة رصد الأسلحة التابعة للبعثة إجراء زيارات للقرى والأهالي والاحتكاك بالسكان المدنيين، وذلك بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والتواصل

مع المنظمات الدولية وغير الحكومية، ومساعدة الطرفين في تهيئة بيئة مواتية لوقف إطلاق النار من خلال تبادل المعلومات وتلطيف أجواء التوتر المحلية. وقد مكن هذا النهج من مشاركة أفرقة الرصد المشتركة العشرة مشاركة فعالة في إدارة النزاع على الصعيد المحلي، علما بأن كل فريق من هذه الأفرقة مكون من مراقب تابع للأمم المتحدة وآخر تابع للجيش النيبالي وآخر للجيش الماوي، تدعمهم في ذلك الأفرقة القطاعية المتنقلة.

باء - مكافحة الألغام

٢٣ - واصلت وحدة مكافحة الألغام تدمير الأجهزة المتفجرة المرتجلة ومخلفات الحرب من المتفجرات من الفئة الأولى (أي تلك التي من غير المأمون تخزينها) في مواقع التخزين التابعة للجيش الماوي، وهو ما رفع عدد المواد المدمرة إلى ١٢ ٠٠٠، أي نحو ٩٠ في المائة من الأجهزة المتفجرة المرتجلة المبلغ عنها للجيش الماوي. وأعدت خطة مفصلة لتدمير ما تبقى من هذه الأجهزة، وهي خطة وافق عليها ممثل الجيش الماوي في اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد. ويُتوقع أن تنتهي المرحلة الأخيرة من تدمير هذه الأجهزة، والتي بدأت في ٢١ نيسان/أبريل، ويتوقع استكمالها بحلول ٢٤ أيار/مايو.

٢٤ - وقامت وحدة مكافحة الألغام أيضا بأنشطة لإزالة الألغام مع الجيش النيبالي تنفيذًا لالتزاماته بموجب اتفاق السلام الشامل الذي يقتضي تطهير جميع حقول الألغام. وفي ٤ نيسان/أبريل، كان قد تم تطهير ثلاثة حقول ألغام ومسح ١٦ حقلا إضافيا. ووافق الجيش النيبالي حتى الآن على إزالة ٢٠ حقلا من حقول الألغام البالغ عددها ٥٣، ويُتوقع الانتهاء من إزالة ١٢ منها في عام ٢٠٠٨. ونظمت الوحدة حلقات عمل للتخطيط الاستراتيجي مع الجيش النيبالي بهدف استعراض الخطط الحالية في مجال العمليات والتدريب من أجل تعزيز قدرة الجيش على إزالة الألغام. ونُظمت دورة ثانية للتدريب على إزالة الألغام شارك فيها ٣٧ فردا من أفراد الجيش النيبالي في نيسان/أبريل، ارتفعت على أثرها قدرة الجيش النيبالي في مجال إزالة الألغام إلى أربعة أفرقة.

٢٥ - واستمر وجود الأجهزة المتفجرة المرتجلة بين الأهالي في إحداث مزيد من الأضرار. ففي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس، أُبلغ عن وقوع ٢٢ إصابة (شملت أطفالا وشبابا). ورغم أن هذا العدد ما زال مرتفعا، فإن هناك انخفاضا كبيرا مقارنة بكل سنة من السنوات الثلاث الماضية.

٢٦ - وفي أوائل آذار/مارس، نظم مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية حلقتي عمل تمحورتا حول مختلف إجراءات مكافحة الألغام والمسائل المتصلة بالإطار

القانوني، وذلك بحضور مسؤولين حكوميين من عدة وزارات وأفراد من الجيش النيبالي وممثلين عن المجتمع المدني.

٢٧ - وقدم للحكومة، للاستعراض، التقرير الخاص بالتقييم الشامل الذي أجري في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ استجابة للطلب الذي قدمته الحكومة إلى الأمم المتحدة لمساعدتها في مكافحة الألغام. وإذا أقرت الحكومة التوصيات الواردة في التقرير، فيمكن عندئذ لوحدة مكافحة الألغام التابعة للبعثة التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لدعم تنفيذ هذه التوصيات.

جيم - الدعم الانتخابي

٢٨ - على إثر قرار الحكومة في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بإجراء انتخابات الجمعية التأسيسية في ١٠ نيسان/أبريل، قام مكتب المساعدة الانتخابية للبعثة مجدداً بزيادة عدد موظفيه للوفاء بمتطلبات لجنة الانتخابات. وفي كاتماندو، يضم مكتب المساعدة الانتخابية ١٠ مستشارين يساعدون لجنة الانتخابات على مستوى المقرر في العمل على ضمان سير العمليات الانتخابية في المسار الصحيح بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. وعُين عشرة مستشاري انتخابات إقليميين في خمسة مناطق لمساعدة مقرر الانتخابات على صعيد المقاطعات والمناطق الإدارية على حد سواء. وعُين سبعون متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين مستشاري انتخابات محليين، عملوا جنباً إلى جنب مع متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين باعتبار هؤلاء مساعدين لغويين.

٢٩ - وأسهمت المشورة التي قدمها موظفو البعثة في الاستعداد التقني للجنة الانتخابات. وخلال هذه الفترة، ساعدت البعثة في وضع إجراءات الترشيح والاختيار للأحزاب السياسية لتمكينها من الوفاء بالحصص القانونية المطلوبة. وفيما يخص تثقيف الناخبين، واصلت البعثة مساعدة لجنة الانتخابات في إعادة تصميم الرسائل والمواد الخاصة بذلك على ضوء التعديلات التي أُدخلت على قانون الانتخابات. وفيما يخص التدريب، عملت البعثة مع لجنة الانتخابات لإدخال منهجية قائمة على المشاركة لإعادة تدريب مأموري الانتخاب وموظفي مراكز الاقتراع. وظلت البعثة، طيلة هذه الفترة، تعمل باعتبارها همزة وصل بين لجنة الانتخابات والجهات المانحة، مع إعلام المانحين بالطابع العاجل لأولويات لجنة الانتخابات، وإطلاعهم بصفة منتظمة على آخر التطورات فيما يتعلق بجميع المسائل المرتبطة بالانتخابات. وقدمت البعثة أيضاً المشورة بشأن إنشاء مركز وسائط الإعلام، الذي هو بمثابة منبر للجنة الانتخابات، ومركز للتتبع ونقطة التقاء للصحفيين الوطنيين والدوليين. وفي مجال لوجستيات الانتخابات، ساعدت البعثة في تصميم خطط النقل والطيران لتوصيل بطاقات

الاقتراع جوا إلى المناطق النائية في البلد. وساعد البرنامج الإنمائي لجنة الانتخابات في التنسيق بين المراقبين الدوليين والمحليين من خلال مركز موارد مراقبة الانتخابات.

٣٠ - وساعدت البعثة لجنة الانتخابات في إنشاء هيكلها الإقليمي باعتباره قناة توصل مقراتها بالمناطق الإدارية البالغ عددها ٧٥ منطقة، والتي أسهم فيها وجود موظفي البعثة الإقليميين. وشارك مستشارو الانتخابات الإقليميين في جميع جوانب المساعدة الانتخابية وقدموا المشورة بشأنها، ومن ذلك تثقيف الناخبين والتدريب وتسيير الانتخابات والتخزين ولوجستيات الانتخابات. ويمكن نشر مستشاري الانتخابات المحليين من تقديم المساعدة إلى جميع المناطق الإدارية، وأسهم حضورهم في تعزيز الثقة في موظفي الانتخابات المحليين. وقدّر بشكل خاص موظفو الانتخابات المعيّنين في مناطق نائية و/أو مضطربة حضور ومساعدة مستشاري الانتخابات المحليين.

٣١ - واعتبر فريق خبراء رصد الانتخابات، الذي أجرى زيارته الرابعة للبلد خلال الفترة من ٣ إلى ١٧ آذار/مارس، أن الاستعدادات للانتخابات تمت في الوقت المحدد وأن الحملة الانتخابية كانت تجري بطريقة منظمة رغم وقوع حوادث محلية اتسمت أحيانا بالعنف. وأقر الفريق بأن الجدول الزمني الانتخابي الذي كانت لجنة الانتخابات تعمل وفقه كان ضيقا، وأقر كذلك بالمرونة التي أبدتها اللجنة لجعل العملية أكثر شمولاً. وأكد الفريق على الدور المهم الذي تضطلع به الأحزاب السياسية في ضمان سير العملية الانتخابية، في مراحلها كافة، في جو سلمي. وأجرى الفريق زيارته الخامسة والأخيرة في نيسان/أبريل، وقدم تقريره النهائي في هذا الشأن.

دال - الشؤون المدنية

٣٢ - في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل، كثفت البعثة رصدها للحالات النزاع في مناطق نيبال في سياق مدونة قواعد السلوك الخاصة بوقف إطلاق النار واتفاق السلام الشامل، وذلك أساساً من خلال مكتبها للشؤون المدنية وبتنسيق وثيق مع مفوضية حقوق الإنسان. وأولت البعثة اهتماماً خاصاً لمدى امتثال الأحزاب السياسية لما ورد في مدونة قواعد السلوك الخاصة بالانتخابات في مرحلة ما قبل انتخاب الجمعية التأسيسية.

٣٣ - ورصدت البعثة فترة ما قبل الانتخابات، بما فيها تجمعات الحملات الانتخابية التي نظمها تحالف الأحزاب السبعة وفردى الأحزاب السياسية الأخرى، بالإضافة إلى التجمعات الاحتجاجية التي أقامتها منظمات تابعة لطائفة الماديسي. ونُظمت التجمعات الأولى، في كانون الثاني/يناير، رغم الإضرابات العامة واستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة وغير ذلك من المحاولات لإعاقتها. وخلال مرحلة ما قبل الانتخابات، سُجلت أعلى مستويات العنف في

وسط وشرق منطقة تراي، وفي بعض المناطق الجبلية الرئيسية المتنازع عليها في أقصى الغرب وفي المناطق الوسطى والشرقية. وسُجّلت سبع وعشرون حالة وفاة نتيجة أعمال العنف المرتبطة بالانتخابات، وسُجّلت البعثة نحو ٨٠ انفجاراً لأجهزة متفجرة مرتجلة، خاصة في منطقة تراي، ونحو ٣٠ حالة اختطاف. ورغم أن كل الأحزاب السياسية قد تكبدت خسائر، فإن الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) ورابطة الشباب الشيوعي خسرا أكبر عدد من نشطاء الحزب. غير أن هناك أيضا مزاعم بارتكابهم نسبة مرتفعة من الحوادث. ومن المزعّم الخطيرة الأخرى سوء استخدام سلطة الدولة ومواردها، خصوصا من جانب المؤتمر النيبالي، وحزب الشرطة وقوات الأمن.

٣٤ - ولوحظت خمسة أنواع مختلفة على الأقل من النزاع المرتبط بالانتخابات خلال الفترة المذكورة: (أ) الإضرابات العامة، وحوادث الطرق، وما إليها مما أدلى إلى اضطراب الحياة العادية في المنطقة، وهي إجراءات قامت بإنفاذها جماعات مختلفة لإعاقة سير الانتخابات؛ (ب) أعمال احتجاج محددة، مصحوبة في كثير من الأحيان بإضرابات عامة، أعاقت عمل الإدارات الحكومية؛ (ج) عمليات اغتيال واختطاف الأفراد ذوي الصلة بالانتخابات، بمن فيهم مسؤولون حكوميون ومراقبون للانتخابات وأعضاء أحزاب سياسية، وداعمون رئيسيون للانتخابات؛ (د) التهديدات والهجمات التي تعرض لها المرشحون لإرغامهم على سحب ترشيحهم أو وقف حملاتهم الانتخابية؛ (هـ) التنافس بين الأحزاب المفضي إلى أعمال عنف و/أو انتهاكات لحقوق الإنسان.

٣٥ - وقام مكتب الشؤون المدنية التابعة للبعثة، بالاشتراك مع مفوضية حقوق الإنسان في كثير من الأحيان، بإيفاد بعثات لتقصي الحقائق في مواجهة عمليات القتل وسائر الأحداث الرئيسية. وطوال فترة الحملة الانتخابية، كانت الأطراف المعنية تطالب بوجود البعثة على أرض الواقع من أجل المساعدة في حالات الصراع. وقد استمرت مشاعر القلق بشأن قضايا شؤون الحكم في تراي، من قبيل عدم الاستجابة من السلطات والاستبعاد من الجهاز الإداري. وقد تمكن مكتب الشؤون المدنية من توفير المساعدة بناءً على علاقاته الراسخة مع المجتمع المدني والأحزاب السياسية والمجتمعات المحلية على صعيدي المناطق الإدارية والقرى.

٣٦ - واضطلع مكتب الشؤون المدنية بالتحقق من تقارير الحوادث بمعارضتها بمصادر أخرى وتحليل الاتجاهات من أكثر من ٣٠ منطقة إدارية فيما يتصل بالتقارير الثلاثة الصادرة عن البعثة بالاشتراك مع مفوضية حقوق الإنسان، في الفترة السابقة للانتخابات مباشرة وقام المكتب بنشر ما يقرب من ٥٠ من الأفرقة المتنقلة في ٣٥ من المناطق الـ ٧٥ (وحيث كان التركيز على الدوائر ضعفاً)، وذلك بتنسيق مع منظمات المراقبة الدولية، كما أن المكتب

عمل على نحو وثيق مع مفوضية حقوق الإنسان وسائر وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل توفير أوسع تغطية ممكنة.

٣٧ - وعلى حين كان ثمة اعتراف واسع النطاق بأن يوم الاقتراع كان هادئاً بصفة عامة، سُجّلت أربع وفيات إلى جانب بعض حوادث عنف أخرى. كما كانت البيئة التي أعقبت الانتخابات مباشرة، بما فيها الاقتراعات المعادة، هادئة أيضاً إلى حد كبير، على الرغم من الاستمرار في الإبلاغ عن أعمال عنف ارتكبتها رابطة الشباب الشيوعي الماوية وكوادر أخرى من كوادر الماويين.

هاء - المسائل الجنسانية والإدماج الاجتماعي وحماية الأطفال

٣٨ - واصل قسم الشؤون الجنسانية الاضطلاع مع مختلف الشركاء الوطنيين بأنشطة تتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في سياق التحول السياسي لنيبال وانتخابات الجمعية التأسيسية. وركزت على تعزيز المشاركة السياسية للنساء، ومن بينهم من ينتمين إلى الجماعات المهمّشة، وعلى المساواة بين الجنسين كمبدأ توجيهي جوهري. وقد ساندت البعثة المناقشات البرلمانية المتصلة بإدماج المرأة في الحياة العامة، واتخاذ قرار يفرض عتبة تبلغ ٣٣ في المائة لمشاركة المرأة في جميع هياكل الدولة.

٣٩ - ودعمت البعثة الفريق العامل لدعم السلام فيما يتصل بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). بما في ذلك تنظيم مشاورات من قبل وزارة السلام والتعمير في آذار/مارس، وذلك من أجل بلوغ أهداف، منها وضع خطة عمل وطنية. وتسعى هذه الخطة، ضمن ما تسعى، إلى كفالة مشاركة المرأة وحمايتها في مرحلة الانتقال التالية للصراع، وحماية النساء والفتيات من العنف القائم على أساس نوع الجنس.

٤٠ - وفي شهري شباط/فبراير و آذار/مارس، نظمت البعثة مجموعة من اللقاءات مع القيادات السياسية النسائية والمسؤولين الحكوميين والبرلمانيين وجماعات المجتمع المدني، من شتى المناطق الإدارية في جميع المناطق الخمس، مع التركيز بصفة خاصة على منطقة تاراي. وقد سلطت هذه اللقاءات الضوء على ضرورة المشاركة السياسية للمرأة مشاركة فعالة، وعلى الشواغل المتصلة بأمنهم أثناء المشاركة في الانتخابات وعمل قسم الشؤون الجنسانية على الأخذ بنهج منسق لرصد مشاركة المرأة في الانتخابات، وذلك من خلال أفرقة المنتشرة في المناطق ومن خلال علاقاته مع سائر عناصر البعثة.

٤١ - وقد تجلّى تصميم النساء النيباليات على المشاركة في الانتخابات في ارتفاع نسبة مشاركتهن فيها. ولم تتحقق المخاوف من امتناع النساء عن التصويت خشية العنف المتصل

بالانتخابات وافتقار الناخبين إلى الثقافة اللازمة. وفي بعض الحالات، كانت مشاركة الناخبين أكبر من مشاركة الناخبين لأسباب تتعلق بالهجرة.

٤٢ - وقام قسم الشؤون الاجتماعية ببعثات ميدانية إلى ٣٩ منطقة إدارية من بين المناطق الـ ٧٥، حيث عقد اجتماعات مع أعضاء المجتمعات المحلية من الفئات المهمشة عادة والمنظمات التي تمثل مختلف الطوائف المحلية لتشجيع مشاركة هذه الأطراف في الانتخابات مشاركة فعالة. ومع التركيز على أكثر الجماعات المحلية تهميشا بكل منطقة، ناقش موظفو الشؤون الاجتماعية شواغل تلك الجماعات، وخاصة مطلبها الرئيسي بأن تنضم إلى الجمعية التأسيسية وعملية السلام الجارية. وقد قامت البعثة في الاجتماعات مع الأحزاب السياسية، بتشجيع إدماج المرشحين من الجماعات المهمشة في عملية اختيار ممثلين في الجمعية التأسيسية. وقام قسم الشؤون الاجتماعية بانتظام بتوفير المشورة لمختلف عناصر البعثة بالمقر وفي المناطق بشأن الجماعات المهمشة تاريخيا وقضايا التمييز، كما ساعد في تشجيع التنوع في تعيين الموظفين الوطنيين. ثم إنه يواصل العمل بالتنسيق مع قسم الإعلام والاتصال للترويج لقضايا الشمول في منشورات البعثة ونشراتها الإذاعية.

٤٣ - وتولى قسم حماية الطفل رصد مشاركة القصر في الأنشطة السياسية، بما في ذلك وجودهم في تجمعات الأحزاب السياسية بكل منطقة. وقد زُج بأطفال تتراوح أعمارهم بين اثني عشر عاما، وأربعة عشر عاما في مظاهرات اتسمت أحيانا بالعنف، وذلك بضمهم إلى الأجنحة الأمنية للأحزاب السياسية. وفي منطقة تاراي أدى العنف إلى موت وإصابة بعض الأطفال. وقد عقدت البعثة اجتماعات مع أجنحة الشباب بالأحزاب السياسية لمناقشة مسألة مشاركة الشباب في السياسة. غير أنه حدث في يوم الانتخابات أن شارك كثير من الأطفال في أنشطة بارزة من أنشطة الأحزاب السياسية، وكان بعضها عنيفا، مما يدل على الانتهاك المستمر لمدونة قواعد السلوك الانتخابية التي تحظر استخدام الأطفال.

٤٤ - وعقدت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) اجتماعات مشتركة مع الوزيرة المعنية بالمرأة والطفل والرعاية الاجتماعية بشأن ضرورة وجود منسق داخل الجيش الماوي للمناقشات المتعلقة بالتسريح الرسمي والإفراج غير الرسمي، وضرورة وجود منسقين آخرين في الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) ورابطة الشباب الشيوعي الماوية لمناقشة مشاركة الأطفال في السياسة وإساءة استخدامهم من قبل الأحزاب السياسية. وفي آذار/مارس، وافق رئيس رابطة الشباب الشيوعي الماوية على تعيين أحد المنسقين.

٤٥ - وسعت البعثة إلى تشجيع النقاش فيما بين الحكومة والجيش الماوي ووكالات الأمم المتحدة الراغبة في المساعدة في تسريح الأطفال على نحو منظم من مواقع التجميع وإعادة

إدماجهم. ومنذ قيام الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) بتحديد شروط الإفراج الرسمي عن الأطفال، يلاحظ أن عدم وجود مؤسسة مناسبة لمعالجة الإفراج عنهم وإعادة إدماجهم قد تسبب في حدوث بعض التأخير. وكما ورد في التقارير السابقة، ترك ما يزيد على ٨٠٠٠ طفل مواقع التجميع فيما بين المرحلتين الأولى والثانية من مراحل التسجيل. وهناك فيما يبدو سياسة تتصل بالإفراج غير الرسمي عن المجندين في وقت متأخر والقصر. والكثير من هؤلاء كانوا دون سن الثامنة عشر من العمر وقت وقف إطلاق النار، ويُقدَّر أن ما يقرب من ٤٠٠٠ طفل قد انضموا إلى برنامج إعادة الدمج الذي تقوده اليونيسيف، منذ تدشين هذا البرنامج في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

واو - الشؤون السياسية

٤٦ - واصل قسم الشؤون السياسية بالبعثة رصد وتحليل الوضع السياسي في البلد، ومساعدة قيادة البعثة في جهودها لدعم عملية السلام، وركز بصفة خاصة على الحفاظ على الثقة بين الأحزاب السياسية والقوى الديمقراطية. وتراقب البعثة عن كثب السياق الديناميكي اللاحق للانتخابات داخل الأحزاب السياسية وفيما بينها، والدور الناشئ للجماعات المهمشة عادة وآثارها على السياسة الوطنية فيما يتعلق بالجمعية التأسيسية.

زاي - الإعلام والاتصال

٤٧ - واصل قسم الإعلام والاتصال بالبعثة المشاركة مشاركة فعالة مع كل من وسائل الإعلام الوطنية والدولية، إذ عقد ١٢ مؤتمرا صحفيا، وقدم ١٨ نشرة صحفية، وعقد خمس مقابلات تلفزيونية طويلة، وخمس مقابلات إذاعية طويلة أيضا، وعدد آخر وكبير من المداخلات الإعلامية القصيرة، فضلا عن إحاطات تتضمن معلومات أساسية. وقد وجهت إلى شعب نيبال، قبل الانتخابات بيومين، رسالة أذيعت بجميع كبرى شبكات التلفزيون والإذاعة، باللغة النيبالية وخمس لغات إقليمية في الإذاعة.

٤٨ - وكانت الاتصالات العامة عنصرا هاما في استراتيجية البعثة أثناء الدورة الانتخابية، ولا سيما في فترة حملة الانتخابات، وقبل الانتخابات مباشرة، وفي يوم الاقتراع، وعند عدّ الأصوات، ولدى استجابة الأحزاب السياسية للنتائج.

٤٩ - ونُشرت على نطاق واسع، باللغتين النيبالية والانكليزية، ثلاثة تقارير عن أحوال الانتخابات، واشتركت البعثة على نحو مكثف في هذا الصدد مع وسائل الإعلام، فضلا عن استفادتها مما لديها من وسائل إعلامية. وقام ممثلي الخاص بنقل رسائل البعثة السابقة على الانتخابات إلى وسائل الإعلام المحلية والوطنية، وذلك في سلسلة من المؤتمرات الصحفية

الإقليمية أثناء زيارته لجميع المناطق قبل الانتخابات مباشرة، وقد انتهت هذه المؤتمرات بمؤتمر صحفي عُقد في كاتمندو وقبل الانتخابات بيومين بحضور عدد كبير من الوسائل الإعلامية الدولية والوطنية.

٥٠ - وبالإضافة إلى الإحاطات والمقابلات العديدة، قدمت البعثة مواد فيديو وفوتوغرافية إلى هذه الوسائل، بما في ذلك تغطية للأنشطة التي تتكفل البعثة بها. وفي الفترة السابقة على الانتخابات، استُكمل موقع البعثة على شبكة ويب العالمية، استكمالاً واسع النطاق وتم تعهده حتى يكون بمثابة نقطة مرجعية موثوقة، ولا سيما بالنسبة لوسائل الإعلام الدولية. وكانت البرامج الإذاعية وإعلانات الخدمات العامة، الصادرة عن البعثة، تصل إلى عامة الجمهور، وخاصة في المناطق الريفية، واستهدفت المواد المطبوعة الطبقة السياسية في الأقاليم والمناطق.

٥١ - واستمرت وحدة الترجمة التحريرية والشفوية في العمل على نحو وثيق مع قسم الإعلام والاتصال من أجل تقديم ترجمات دقيقة، وأنية لمواد باللغتين النيبالية والانكليزية للاستخدام الداخلي والنشر الخارجي. وبالإضافة إلى ترجمة البيانات الانتخابية للأحزاب السياسية، ساعد مترجمو البعثة وحدة الدعم الاستشاري للدستور في التحرير النهائي السابق للنشر لترجمة انكليزية للدستور المؤقت لنيبال ٢٠٦٣ (٢٠٠٧).

٥٢ - ومنذ تقديم تقرير الأخير، اضطلع الموظفون في وحدة الترجمة التحريرية والشفوية بتصميم وتقديم برنامج تدريبي للمساعدين اللغويين الذين يعملون عبر مختلف عناصر البعثة. ولقد وضعت البعثة سرداً لما يزيد على ٣٠٠٠ بند، وأنشأت أداة أعدت خصيصاً للترجمة الآلية من النيبالية إلى الانكليزية.

حاء - السلامة والأمن

٥٣ - قام قسم السلامة والأمن بتقديم الدعم لمكتب المساعدة الانتخابية التابع للبعثة فيما يتصل بنشر المستشارين الانتخابيين على صعيد المناطق الإدارية وذلك في جميع المناطق الـ ٧٥. وأعد القسم خطة شاملة لأمن الانتخابات فيما يتصل بالبعثة، ونفذت هذه الخطة قبل الانتخابات وأثناءها. وفي يوم الانتخابات، لم يُوجَّه إلى انتباه موظفي البعثة سوى حادثين اثنين طفيفين (يتعلق أحدهما بالتحرش والآخر بتقييد حرية التنقل).

٥٤ - وظلت الحالة الأمنية هادئة عموماً في شتى أنحاء البلد. ولم يكن هناك تهديد مباشر ضد الأمم المتحدة. ولا يزال التنسيق والتعاون بين قسم السلامة والأمن بالبعثة ومكتب نيبال التابع لإدارة شؤون السلامة والأمن في نيبال قوياً ومركزاً على استمرار التزام الموظفين

باليقظة وبالامتثال لإجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالأمن والتنقل. وقد قام موظفو القسم مع موظفي إدارة شؤون السلامة والأمن بتقديم خدمات مواجهة الطوارئ أثناء حادثة المروحية التابعة للبعثة التي وقعت في شهر آذار/مارس.

خامسا - دعم البعثة

٥٥ - فقدت البعثة سبعة من موظفيها وثلاثة من أفراد طاقمها الجوي في حادث مأساوي إذ تحطمت طائرة تابعة لها في ٣ آذار/مارس. وقد تأثرت عمليات البعثة بالمهام التي كان يتعين القيام بها في أعقاب ذلك الحادث، ألا وهي استعادة رفات الأشخاص وتحديد هويتهم وترحيلهم وتقديم الدعم إلى أسر الضحايا النيباليين والتنسيق مع وفود البلدان الأربعة المساهمة بقوات، والمباشرة بعمليات تحقيق داخلية وخارجية، بما فيها التحقيق الرسمي الذي شرعت فيه حكومة نيبال بمشاركة الأمم المتحدة، إضافةً إلى مواجهة الأثر العاطفي للمأساة على موظفي البعثة. وبني لآتقدم من جديد بالتعازي لأسر أولئك الذين فقدوا أرواحهم، وأود أن أشكر حكومة جمهورية كوريا على عرضها تقديم خبراتها مجاناً لإجراء فحص للحمض النووي يحدد على وجه السرعة رفات المتوفين ويسمح بالتبكير بترحيلهم إلى بلدانهم وأسرهم.

٥٦ - وجاء فقدان إحدى المروحيات الأربع للبعثة في مرحلةٍ دقيقة من تنفيذ ولايتها، أي قبل شهر ونيف من انتخاب الجمعية التأسيسية وعندما كانت البعثة تدعم إيفاد أفرقة الانتخابات المحلية إلى ٧٥ منطقة إدارية لا يمكن الوصول إلى عدد منها إلا عن طريق الجو. وقد اقترنت هذه المصاعب بضرورة استبدال طاقمي مروحيتين أخريين أعربا عن رغبتهما في إعادتهم إلى أوطانهم إثر هذه المأساة. وعلى الرغم من هذه المشاكل، نجحت أقسام الدعم التابعة للبعثة في المساعدة في نشر ٧٠ فريقاً من أفرقة الانتخابات ضمن الإطار الزمني المقرر.

٥٧ - وإثر انقطاع إمدادات الوقود في البلد، ولا سيما في وادي كاتماندو، لمدة تناهز ١٠ أيام في شهر شباط/فبراير جراء سلسلة من الإضرابات أوقفت نقل الوقود المستورد من الهند، أقامت البعثة مستودعات للوقود في مقر البعثة وجميع المكاتب الإقليمية ومواقع التخزين تكفي لمواصلة عملها المعتادة لفترة لا تقل عن ٣٠ يوماً. وخلال الجزء الآخر من الفترة المشمولة بالتقرير، زُود كل من المكاتب الإقليمية الخمسة التابعة للبعثة ومقرها في كاتماندو بمخزونات للطوارئ تتكون من إمدادات المياه وحصص الإعاشة والوقود ولوازم الحماية الشخصية.

سادسا - حقوق الإنسان

٥٨ - كان يوم الانتخاب نفسه يوماً هادئاً بوجه عام رغم التوترات التي سادت عشيته. ومع ذلك، فقد تم الإبلاغ عن وقوع أحداث عنف. ولاحظت مفوضية حقوق الإنسان تعرض الناخبين للترهيب ولمخالفات انتهكت حقوقهم في حرية التعبير والرأي. كما بدأ، في عدة حالات، أن بعض موظفي الانتخابات وضباط الشرطة قد تعرضوا للترهيب ولم يتدخلوا أو يبلغوا عن حدوث انتهاك. وهنأت المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة شعب نيبال على هذه الانتخابات التي ربما يكون لها أثر إيجابي طويل الأجل على حقوق الإنسان لمواطنيها.

٥٩ - ومع أن الحملة الانتخابية أُجريت سلمياً في مناطق إدارية عديدة، فقد وقعت حوادث عديدة تنم عن الترهيب والتعصب أثناء الفترة السابقة للانتخابات. وتجلّى عدم احترام حق الأفراد في حرية التعبير والرأي في العنف الذي اندلع بين مؤيدي الأحزاب المتنافسة. وفي حين كانت معظم الأحزاب مسؤولة عن أعمال العنف، فإن الحوادث التي تورط فيها الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، بما فيها أعمال الضرب والاختطاف والتهديد، هي التي سادت بشكل خاص. ومن جانب آخر، قتل ١٢ من الكوادر الماوية في آذار/مارس، ٩ منهم جراء نيران أطلقتها الشرطة، ليصل بذلك عدد القتلى الماويين إلى ١٥ شخصاً في عام ٢٠٠٨.

٦٠ - وتحلل فترة الهدوء التي استمرت يومين وسبقت يوم الاقتراع عدة حوادث خطيرة. وحث كل من مفوضية حقوق الإنسان واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الحكومة على إجراء تحقيق مستقل بشأن حادثة ٨ نيسان/أبريل التي وقعت في منطقة دانغ التي كان بعض ضباط الشرطة فيها يوفرون الأمن لأحد مرشحي الكونغرس النيبالي، وزُعم أنهم قتلوا رمية بالرصاص سبعة كوادر غير مسلحين فيما يبدو وأصابوا ١٢ آخرين.

٦١ - وأثارت مفوضية حقوق الإنسان دواعي للقلق إزاء الإجراءات التي اتخذتها الشرطة أثناء احتجاجات تاراي التي وقعت في الفترة من ١٣ إلى ٢٩ شباط/فبراير، وارتبطت بالإضراب العام في المنطقة، وذلك تأييداً لطلبات قدمت لتمثيل طائفة الماديسي في جميع أجهزة الدولة. ومع ملاحظة أن الحكومة كانت تبذل المساعي لتحسين الأمن العام، فقد أكدت المفوضية على الاستخدام المفرط للقوة من جانب الشرطة الذي أدى إلى مقتل ستة مدنيين وضباط شرطة أثناء مواجهات اندلعت بين الشرطة ومؤيدي الأحزاب السياسية الماديسية. ووجدت المفوضية أن عدم مساءلة الشرطة عن أعمالها، وضعف التشريعات التي تُحوّل الشرطة سلطات واسعة باستخدام القوة الفتاكة والتصور بأن الشرطة لم تكن حيادية،

هي عوامل اجتمعت لتشجع على العنف وعلى انتهاكات حقوق الإنسان. وقد أوصت المفوضية بإجراء إصلاحات للمؤسسات المسؤولة وبإدخال آليات لضمان المساءلة الداخلية والمراقبة الديمقراطية. ورأت أن من الضروري أن تنفذ عمليات الشرطة وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان - وهو شرط من شروط معالجة مشكلة الإفلات من العقاب وإعادة إرساء الثقة العامة في سيادة القانون.

٦٢ - ومع أن الحكومة أعلنت عن خطط لإنشاء لجنة تحقيق بشأن حالات الاختفاء ولتجريم الاختفاء القسري، لم يصدر مشروع قانون بشأن أي من المسألتين أو تقديمه إلى الهيئة التشريعية المؤقتة - البرلمان. وفي غياب مشروع قانون متاح للعموم، أسدت المفوضية المشورة التقنية إلى أعضاء البرلمان وأفراد المجتمع المدني بشأن مسائل تجريم الاختفاء القسري وإنشاء لجنة على أساس سوابق دولية.

٦٣ - وواصلت وزارة السلام والتعمير العمل على إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة. وفي حين تضمن مشروع قانون منقح بعض التعديلات الإيجابية، واصلت المفوضية التأكيد على ضرورة إجراء عملية تشاور شاملة ووافية إذا ما أريد اعتبار اللجنة شرعية وفعالة. وأبلغت المفوضية الوزارة بأن التعديلات الإضافية المقدمة على مشروع القانون ستكون ضرورية لضمان الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ولأفضل ممارستها.

٦٤ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، قدم أحد المدعين العامين الحكوميين لائحة اتهام في محكمة مدنية محلية يتهم فيها أربعة ضباط في الجيش النيبالي بقتل ماينا سونوار، وهي فتاة في الخامسة عشر من العمر تعرضت في عام ٢٠٠٤ للتعذيب والقتل في معتقل الجيش النيبالي. ولم يمثل الضباط حتى الآن لأوامر الحضور إلى المحكمة، ولم تبذل بعد أي محاولة لاحتجازهم. وحثت المفوضية الجيش النيبالي على التعاون تعاوناً كاملاً مع القضاء المدني من خلال توفير إمكانية الحصول على الوثائق والوصول إلى المشتبه فيهم والشهود.

٦٥ - وقدم الخبراء الدوليون المساعدة إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من أجل تفتيش الموقع حيث اعتقد أن جثة أحد هؤلاء الأشخاص الذين اختفوا بعد أن احتجزهم الجيش النيبالي في عام ٢٠٠٣ قد أحرقت. وأرسلت عينات أخذت من الموقع إلى فنلندا لإحصاءها للمزيد من الفحوص.

٦٦ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨ تم شغل منصب أمين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الذي ظل شاغراً خمس سنوات. وتقوم اللجنة حالياً بعملية هامة لإعادة الهيكلة تهدف إلى مواءمة أنشطتها مع ولايتها الدستورية المنصوص عليها في دستور نيبال المؤقت. وثمة مشروع جديد للتعاون التقني من المتوقع أن يواصل مساعدة اللجنة في تنفيذ ولايتها لحقوق الإنسان.

وستعمل المفوضية بالاشتراك مع اللجنة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مشروع جديد لإسداء المشورة المتخصصة، ولا سيما في المجالات المحددة في الخطة الاستراتيجية للجنة.

سابعاً - التنسيق بين الأفرقة القطرية للأمم المتحدة

٦٧ - تعاونت بعثة الأمم المتحدة في نيبال والفريق القطري للأمم المتحدة تعاوناً وثيقاً على دعم السلام والاستجابة الإنسانية والمساعدة الإنمائية. وشمل ذلك الموازنة بين عمليات التخطيط الاستراتيجي، مثل النداء الإنساني لعام ٢٠٠٨ وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ٢٠٠٨-٢٠١٠ بهدف دعم عملية السلام وتوطيدها. وعموماً، نفذ الفريق القطري برامج بلغ مجموعها ١٥٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٧ (الذي كان ١٠٥ ملايين دولار في عام ٢٠٠٦)، وقدم خططاً لتنفيذها في حدود مبلغ ١٨٠ مليون دولار لعام ٢٠٠٨.

٦٨ - وشددت الحكومة مؤخراً في اجتماع استشاري للجهات المانحة عقد في شباط/فبراير على الحاجة إلى تقديم الجهات المانحة دعماً شاملاً لعملية السلام، يشمل على وجه التحديد إدارة مواقع التجميع وعودة الرجال والنساء والأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة إلى الحياة المدنية واستعادة الأمن العام وتقديم المساعدة إلى الأشخاص المشردين داخلياً وغيرهم من ضحايا النزاع. وقبل هذا الاجتماع، قدمت الحكومة خططها الثلاثية لإعادة البناء والتنمية. وسيستطيع كل من الأمم المتحدة والجهات المانحة، بمجرد تشكيل الحكومة الجديدة، العمل معها على تحديد إطار انتقالي للسلام والتنمية، وذلك بغرض عقد منتدى نيبال للتنمية في وقت لاحق من عام ٢٠٠٨. علماً بأن مجالات الأولوية الأربعة لإطار الأمم المتحدة الانتقالي للمساعدة الإنمائية ٢٠٠٨-٢٠١٠ (توطيد السلام وتحسين الخدمات الأساسية وتوفير فرص أفضل لسبل الرزق وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتحقيق المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي) هي مجالات تتبع بدقة أولويات الحكومة كما تنص عليها خطة السنوات الثلاث المؤقتة.

٦٩ - وستواصل وكالات أفرقة الأمم المتحدة القطرية إلى جانب البعثة العمل مع الحكومة على تحديد برامج إعادة الإدماج لأولئك الذين سيسرحون في أقرب وقت ممكن من مواقع التجميع، بمن فيهم المستضعفين بوجه خاص من الأطفال والنساء والمجندين في وقت متأخر. وستواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم للجنة الانتخابات. وقد قدّم البرنامج الإنمائي أثناء التحضير للانتخابات الدعم إلى مركز موارد لجنة الانتخابات المخصص للمراقبين الوطنيين والدوليين. وعلى سبيل متابعة قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تبذل المساعي بقيادة صندوق الأمم المتحدة للسكان ووزارة السلام والتعمير لوضع خطة عمل وطنية تشمل أنشطة ترمي إلى ضمان مشاركة المرأة وحمايتها في مرحلة ما بعد النزاع وحماية النساء

والفتيات من العنف القائم على نوع الجنس. وأثناء التحضير للعملية الانتخابية، عملت منظمة الأمم المتحدة للطفولة على إقناع الأحزاب السياسية بإدراج التزامات تجاه الأطفال في بياناتها والموافقة على عدم إشراكهم في الأحداث السياسية؛ وقد تم التشديد على ذلك بواسطة حملة إعلامية عامة نظمتها برامج إذاعية حكومية بثها التلفزيون والإذاعة في جميع أرجاء البلد. وبالإضافة إلى التربية الوطنية غير الرسمية التي توفرت قبل الانتخابات، تواصل أنشطة الغذاء مقابل العمل التي ينفذها برنامج الأغذية العالمي بناء الهياكل الأساسية بالغة الأهمية وإنشاء أصول مجتمعية تيسر إعادة الإدماج في مجتمعات تفتقر إلى الأمن الغذائي ومتضررة من الصراع. ويجري إيلاء اهتمام خاص لرصد ما لارتفاع أسعار الأغذية في الأسواق العالمية من أثر محتمل ومزعزع للاستقرار والتصدي له. ولا يزال تحليل المعلومات المتعلقة بالمناطق الإدارية المتضررة يساعد في تخطيط التنمية وتنسيق أنشطتها.

٧٠ - وتشارك الأمم المتحدة الحكومة والجهات المانحة الرئيسية في استعراض طريقة تحسين استخدام وإدارة الصندوق الحكومي الاستثماري للسلام في نيبال والصندوق المكمل له، أي صندوق الأمم المتحدة للسلام في نيبال، الذي يعمل في إطار ترتيب يقوم على الحوكمة المشتركة تحت رعاية الحكومة وممثلي الخاص والمنسق المقيم. وقد اجتذب الصندوق الاستثماري للسلام في نيبال مبلغاً قدره ٢٧,٥ مليون دولار تجسد في شكل التزامات من الجهات المانحة، التي ساهمت أيضاً بمبلغ قدره ٩,٥ مليون دولار في صندوق الأمم المتحدة للسلام. وتتواصل الجهود من أجل تعزيز الأمانة وبناء هيكل توجيهي أشمل وتحديد أولويات أكثر وضوحاً.

ثامنا - ملاحظات

٧١ - إن نجاح نيبال في عقد انتخابات الجمعية التأسيسية في ظل ظروف أفضل بكثير مما توقع معظم المراقبين يعد بحق إنجازاً مشهوداً. وقد كانت رغبة شعب نيبال في السلام والتغيير الالتزام بهما هما قوة الدفع وراء هذا النجاح. ثم إن تعاون الأحزاب السياسية على الرغم من العديد من المشكلات والصدامات، فضلاً عن التزام لجنة الانتخابات وكفاءتها، قد أسهمت جميعها في نجاح الاقتراع.

٧٢ - غير أن الانتخابات لا تعدو كونها معلماً من المعالم على طريق عملية السلام، فالعمل الحقيقي المتمثل في التصدي لمصاعب الأمة الاجتماعية والاقتصادية الأشد، وصياغة دستور يعكس إدارة الأمة بأسرها قد حان الآن وقت البدء فيه. ولا تخفي الأهمية القصوى للمهام العاجلة المتعلقة بتشكيل الحكومة والقيام بالأعمال التحضيرية لصياغة الدستور.

٧٣ - وقد جاء نجاح انتخابات الماويين مفاحةً لكثيرين. وإني ليثلج صدري بالالتزام بالسياسة القائمة على التراضي والتعاون التي ما فتئت القيادة الماوية تبديها منذ الانتخابات. ومن الضروري لسائر الأحزاب السياسية مواصلة التركيز على الفائدة الطويلة الأجل لعملية السلام وللأمة، لا على أي نكسة سياسية مؤقتة أو أي مصالح حزبية.

٧٤ - ومن ثم، فإن وحدة الأحزاب السياسية الرئيسية وقدرتها على العمل معا وفقا لما اتفق عليه قبل الانتخابات، ينبغي أن تتواصل وأن تمتد لسائر الأحزاب. ولا ينبغي للاختلافات القصيرة الأمد أن تصرفها عن الحكم بالتوافق وعن التعاون على أداء مهمة صياغة الدستور التي هي مهمة حيوية. ومعلوم أن أعضاء الجمعية التأسيسية المنتخبين حديثا وأحزابهم يواجهون تحديا ضخما ممثلا في تدبير أمر القرارات الرئيسية الأولى التي يتعين على الجمعية اتخاذها، وفي تحديد كيفية تنظيم أعمال الجمعية على نحو يتسم بالكفاءة والاتساق.

٧٥ - وكانت الأحزاب السياسية قد توصلت، قبل الانتخابات، إلى تفاهم على إرجاء تنفيذ أحكام اتفاق السلام الشامل فيما يتعلق بمستقبل أفراد الجيش الماوي، وخطة العمل الرامية إلى إكساب الجيش الماوي الصبغة الديمقراطية. ولا يخفى أن هذه القضايا يتعين التصدي لها الآن دون إبطاء. وكما قلت في تقاريري السابقة، فإن التقييد الذي طال أمده للأشخاص المسلحين والمدربين من دون حل طويل الأجل يمثل حالة لا يمكن أن تدوم. هذا، وإذا أريد أن يتم بنجاح رصد الأسلحة والجيش التي تضطلع البعثة بالمسؤولية عنها، فينبغي أن يتم بسلاسة تحويل الترتيبات المؤقتة الحالية إلى حل متين ودائم.

٧٦ - والآن وقد أتم موظفو البعثة المعنيين بالانتخابات مهامهم بنجاح، فقد بدأ سحبهم تدريجيا من المناطق والأقاليم، مغادرين البعثة. ويجري بالتدرج تقليص عدد مراقبي الأسلحة، فأولئك الذين يغادرون مع نهاية الولاية لا يحمل غيرهم محلهم، وعليه، تعاد هيكله مكتب رصد الأسلحة. ولا يجري شغل الشواغر، وتنتهي عقود الموظفين الفنيين بحلول ٢٣ تموز/يوليه، فلا يتبقى سوى الموظفين الإداريين الذين سوف يُسحبون تدريجياً في الفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٧٧ - ولا أتوقع تمديد ولاية البعثة فترة أخرى، وإن كانت الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم المستمر لإتمام وتوطيد عملية السلام، وتنمية نيبال تنمية طويلة الأجل. وسوف يُجري ممثلي الخاص والمنسق المقيم مناقشات مع الحكومة الجديدة فور تشكيلها بشأن أي مساعدة قد تطلبها. ولا يخفى أن الوقت الراهن بالغ الأهمية للاستقرار في

نيبال على المدى الطويل، وسوف تبقى الأمم المتحدة بجانب شعب نيبال وقيادته في خضم المهام البالغة الأهمية المتمثلة في التحول السياسي والاجتماعي الذي بدأه.

٧٨ - وبعد، فإنني أود أن أنقل تقديري الخاص إلى مجلس الأمن للجهود الدؤوبة التي يبذلها ممثل الخاص ومعاونه والمنظمات التي تشاركهم مهامهم في نيبال.